مصادر: إنجاز خريطة زراعية بواقع ١٩٥ ألف فرصة عمل استثمارية

□ بغداد/ المدى

أطلقت الهيئة العامة للاستثمارات الزراعية خريطة للاستثمارات الزراعية تمثل ١٩٥ ألف فرصة عمل استثمارية، مبينة امتلاكها ثلاثة أماكن جاهزة للاستثمار يمكن الاستفادة منها حالياً.

وقال مدير عام الهيئة العامة للاستثمارات الزراعية صباح درع في بيان بعد لقائه وفدا من الشركات الايطالية، بحسب "شفق نيوز" : ان القطاع الزراعي في العراق بحاجة إلى الخبرات الأجنبية والشركات العالمية وذلك لمواكبة دول العالم، ونحن نرحب بدخول الشركات الإيطالية التي لديها باع طويل في المجال الزراعي".

وأضاف البيان أن "وزارة الزراعة أطلقت الخارطة الزراعية للأراضي الزراعية المهيأة للاستثمار، وهذه الخارطة تنجز لأول مرة في العراق".

وأوضح البيان أن الخارطة تحتوي على عشرة ملايين و ٦٠٠ دونم من الأراضي الزراعية موزعة على جميع محافظات العراق، وان الهيئة تسهل عمل الشركات الراغبة بالدخول في الاستثمار".

وأشار البيان إلى أن الوزارة تمتلك ثلاثة أماكن جاهزة للاستثمار يمكن الاستفادة منها من قبل الجانب الإيطالي، وهي مشروع الدجيلة الذي يحتوي على محطة أبقار بمساحة ٣٦ ألف دونم، ويمكن الاستفادة منه بإنشاء معمل لإنتاج الألبان، ومشروع هور الدلمج وفي مجال الأسماك والجاموس والأبقار، وإقامة مدينة كمنتجع سياحي".

وأكد البيان على مناقشة تطوير قطاع الدواجن في العراق وإقامة محطات أبقار وتشغيل المحطات المعطلة وإقامة مصنع لتجميع المكائن والمعدات الزراعية، واتفاق الجانبين على عقد لقاء موسع يضم ممثلين عن الشركة العامة للتجهيزات الزراعية وممثلين عن وزارة الصناعة لتحديد المواقع الاستثمارية".

يشار إلى أن وفد الشركات الإيطالية الذي يزور العراق يمثل مجموعة شركات متخصصة في كافة المجالات، من ضمنها الجانب الزراعي والصناعة التحويلية والصناعية المرتبطة التي تخدم الجانب الزراعي.

بابل تعلن عن منح ٤٥ إجازة استثمارية وتؤكد الحاجة إلى تعديل قوانين الملكية

□ بابل/ المدى

مشاريع في طور التنفيذ (ارشيف)

أعلنت هيئة استثمار بابل عن منح ٤٥ إجازة استثمارية خلال الفترة الماضية بقيمة إجمالية بلغت ٨٠٠ مليون دولار، داعية الحكومة لتخصيص مبالغ لتأسيس بنى تحتية للمشاريع، فيما أكدت الحاجة إلى تعديل قوانين الملكية.

وقال مدير عام الهيئة علاء حربة لـ"السومرية نيوز"، إن دائرته "منحت ٤٥ إجازة استثمارية، منذ تأسيس الهيئة في العام ٢٠٠٨ حتى الآن، لشركات محلية وعربية وأجنبية وبمختلف القطاعات، وبما أسهم بتشغيل أكثر من ٢٠ ألف من الأيادي العاملة".

وأضاف حربة أن "القيمة الإجمالية لتلك الإجازات بلغت ٨٠٠ مليون دولار"، مشيرا إلى أن "اغلب مشاريع القطاع الخاص نفذت وبعضها وصل إلى مستوى الإنتاج التجاري والآخر ضمن جدول تقدم العمل".

وأشار حربة أن "هيئة الاستثمار عملت بمحورين خلال الفترة الماضية الأول يلبي الحاجة العاجلة من خلال المشاريع المنجزة والموزعة في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات والسكن ومدن العاب ومستشفى وعيادات طبية وبنايات تجارية ومواد إنشائية"، لافتا إلى أن "المحور الآخر الذي عملت به الهيئة يتضمن تهيئة مدن صناعية وسياحية وسكن على المدى البعيد".

ودعا حربة الحكومة الاتحادية إلى "ضرورة تخصيص مبالغ من ميزانيتها الاستثمارية للوزارات المتخصصة لتأسيس بعض البنى التحتية للمشاريع"، معتبرا أن "تأخر إقرار التصاميم الأساسية للمدن ادى الى وجود شحة حقيقية في الفرص الاستثمارية".

وأكد مدير عام الهيئة أن "هناك حاجة لإعادة النظر في القوانين التي تتحكم بملكية الأرض ونقلها"، موضحا أن "وجود قرارات صادرة عن مجلس قيادة الثورة المنحل تعرقل العمل في الحصول على الأراضي واستكمال الموافقات وأحيانا المصادقات مما يؤدي الى صعوبة في منح الرخص الاستثمارية على أراضي الدولة".

وأقر البرلمان في تشرين الأول ٢٠٠٦ قانون الاستثمار رقم ١٣، الذي قيل عنه في حينه إنه سيفتح الأبواب على مصراعيها أمام الاستثمار الأجنبي، بسبب تقديمه الكثير من التسهيلات للمستثمرين الأجانب، إلا أن العديد من الشركات الأجنبية ما تزال مترددة بسبب تخوفها من الواقع الأمني غير المستقر في العراق، إضافة إلى أن القانون لم يكن يمنح المستثمرين حق ملكية العقار الخاص بالمشروع، وساوى بين المستثمر العراقى والأجنبي فى كل الامتيازات، باستثناء تملك العقار، إذ يمكّن المستثمر الأجنبى من استئجار الأرض لمدة ٥٠ سنة قابلة للتجديد، بحسب الفقرة ١١ من قانون الاستثمار.

ويتوجب على المستثمرين أن يقدموا مشاريعهم للهيئة الوطنية للاستثمار، أو هيئة استثمار الإقليم، أو المحافظة، للحصول على إجازات الاستثمار، ويمكنهم أن يتقدموا بطلب إجازة الاستثمار إلى "دائرة النافذة الواحدة"، التي استحدثتها الهيئة الوطنية للاستثمار، والمخوّلة إعلام المستثمر بقرار الهيئة النهائي خلال ٤٥ يوماً للقضاء على الروتين الإداري في منح الإجازة الاستثمارية.

اقتصاديون: فشل الخطة الخمسية في البلاد

□ بغداد/ المدى

أكد عدد من الإقتصاديين أن الخطة الخمسية لم تثبت نجاحاً في تنفيذ الاستثمارات وتقليل البطالة والفقر في العراق معللين ذلك بتأثيرات الخلافات السياسية في هذه الخطة وإعاقة تنفيذها.

وقال الخبير الاقتصادي باسم جميل أنطوان لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) : إن الخطة الخمسية التي انطلقت في عام ٢٠١٠ لم تحقق المرجو منها بعد مرور عامين على البدء بتنفيذها اذ ان نسبة الفقر التي تبلغ ٢٣٪ لم تنخفض إلى ١٩ ٪ كما كان مقررا في نهاية عام ٢٠١١ .

وأضاف : أن نسبة البطالة كانت في عام ٢٠١٠ قد بلغت ١٥ ٪ وتوقع الجهاز المركزي للاحصاء ان تصل في نهاية عام ٢٠١١ إلى ١٣٪ على أقل تقدير ".

وأشار إلى أن الاستثمار الحكومي كان يفترض ان يكون خلال العامين الماضيين قد بلغ سبعة مليارات دولار الا ان ذلك لم يتحقق على الرغم من ان موازنات العامين الماضيين بلغت ١٨٠ مليار دولار". بدوره قال عضو غرفة التجارة العراقية كمال مهدي لـ(آكانيوز) إن" الخطة الخمسية خطة افتراضية وهي ليست ناضجة للتطبيق ولايمكن تنفيذها على الواقع الاقتصادي الحالي لانها تتطلب الكثير من التشريعات والتسهيلات الإدارية ".

وأضاف أن " مثل هذه الخطط تتطلب أن تكون الوزارة قادرة بالفعل على معالجة المشاكل التي تواجه تنفيذ الخطة الخمسية الا انها لم تستطع بسبب قلة الكوادر الادارية التي تمتلك الخبرة لتطبيق مثل هذه المشاريع ".

واشار إلى أن " العراق دفع الكثير من الثمن بسبب عدم وجود تخطيط واضح ومتزن ويتلاءم مع الواقع الاقتصادي العراقي ".

من جانبه قال المتحدث الرسمي باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي لـ(آكانيوز) إن " وزارة التخطيط قررت أن تبدأ الخطة الخمسية من عام ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧ بسبب أن الخلافات السياسية والوضع الامني كان يعيق تنفيذ الخطة الامنية".

وأشار إلى أن " الخطة التي وضعتها الوزارة ليست افتراضية لانها استندت على واقع المشاركة مع القطاع الخاص وهناك ٢٧٠٠ مشروع من شأنها ان تخفض الفقر والبطالة وتوسع العمل الاستثماري في البلاد ".

وأعلنت وزارة التخطيط ان نسبة النمو الاقتصادية ستصل وفق الخطة الاستراتيجية التي رسمتها الوزارة إلى ٤٧٪ بعد ان يتم انجازها في عام ٢٠١٤.

وكان صندوق النقد الدولي قد أكد في وقت سابق إن النمو الاقتصادي للعراق أبطأ مما كان متوقعاً خلال عام ٢٠١٠ في المراجعة الاقتصادية العامة للصندوق، بسبب عدم تحقق النمو المتوقع في إنتاج النفط.

مصرف: إطلاق البطاقات الائتمانية المتنوعة سيقلل الكتل النقدية

بغداد/ المدى

دعا مدير رابطة المصارف الأهلية عبد العزيز حسون الى إطلاق بطاقات ائتمانية متنوعة كالماستر كارد والفيزاكارد بعد نجاح استخدام البطاقة الذكية في تسليم رواتب المتقاعدين.

وقال حسون (للوكالة الاخبارية للانباء): إن هذه العملية ستسهل الكثير من الأمور المالية والتقليل من الكتلة النقدية في الأسواق المحلية، داعياً الى توعية المواطن والتشجيع على التعامل مع هذه البطاقات.

وأضاف: أن أغلب المصارف العراقية تخشى عدم التعامل مع البطاقات الائتمانية من قبل الجمهور لكن عندما نجحت تجربة البطاقة الذكية التي وزعت للمتقاعدين لغرض تسليم رواتبهم بدأت بالتفكير جديا نحو إطلاق بطاقات ائتمانية متنوعة كالماستر كارد والفيزاكارد التي تستعمل في أغلب الدول المتطورة.

وتابع : أن التعامل مع البطاقات الائتمانية المتنوعة يكون تقريباً مشابها للتعامل مع البطاقة الذكية لكن استخدام البطاقة الذكية يكون مقتصرا على تسليم الرواتب للمتقاعدين بينما البطاقات المتنوعة يكون عملها أوسع، حيث يتم التعامل بها في الأسواق والمحال التجارية عبر جهاز الكتروني يستقطع أموالاً من البطاقة عند شراء حاجة ما.

PQ- Announcement for Construction

NOTICE FOR PREQUALIFICATION

THE REPUBLIC OF IRAQ- MINISTRY OF MUNICIPALITIES AND PUBLIC WORKS

INVITATION TO PREQUALIFICATION FOR TENDER FOR

THE BASRAH WATER SUPPLY IMPROVEMENT PROJECT PACKAGE 2: REHABILITATION OF R-ZERO WATER TREATMENT PLANT, CONSTRUCTION OF TRANSMISSION RESERVOIR AND WATER TREATMENT PLANT, AND EXTENSION OF TRANSMISSION SYSTEMS

The Ministry of Municipalities and Public Works, the Republic of Iraq invites applicants from construction companies who wish to be prequalified to tender for "The Basrah Water Supply Improvement Project, Package 2: Rehabilitation of R-Zero Water Treatment Plant, Construction of Transmission Reservoir and Water Treatment Plant, and Extension of Transmission Systems". The Project will be implemented under the Loan Agreement No. IQ-P9 dated June 11, 2008 between the Government of the Republic of Iraq and Japan International Cooperation Agency (JICA).

The project consists of the rehabilitation of some parts of the existing R-Zero Water Treatment Plant, the construction of a 100,000 M3 /d water treatment.plant and the construction of approximately 60.5 km of transmission and distribution pipelines. The pipelines diameters range from 400 mm to 2100 mm and are made of Ductile Iron (DI).

The applicants are required:

(1) To be a general civil contractor or a management contractor.

(2) To be in sound financial condition for the last three (3) consecutive years judged by business experience record. The applicants that filed a petition under the corporate reorganization act and are pending in decision will be disqualified.

(3) To have a minimum average annual construction turnover of Two Hundred Thirty (230) million US$ calculated as total certified payments received for contracts in progress or completed, within the last three (3) years.

(4) To have done at least two (2) contracts within the last twenty (20) years, that have been successfully and substantially completed and that are similar to the proposed Works.

(5) To have a minimum construction experience, as prime contractor, management contractor or subcontractor in the following key activities:

a. Construction, testing and commissioning of at least 100 km of 400 mm diameter and larger Ductile Iron (DI) water pipelines.

b. Construction, testing and commissioning of at least two Ground Service Reservoirs each with a capacity not less than 50,000 m3.

c. Construction, testing and commissioning of at least two Pump Stations complete with power supply, emergency power supply and controls rated not less than 100,000 m3/d.

d. Construction, testing and commissioning of at least two Water Treatment Plants complete with power supply, emergency power supply and controls rated not less than 100,000 m3/d.

e. Rehabilitation and testing of at least two Water Treatment Plants each with a capacity not less than 100,000 m3/d.

Note: For "d" and "e" above, the Applicant should show that the" works included preparation, management and implementation of training programs in safety, operation and maintenance, warehouse management and administration for water treatment plants.

Interested eligible Applicants may obtain further information from, inspect and purchase the Prequalification Documents at one of the following addresses:

Director of Project Management Office
Project Management Team Directorate
Ministry of Municipalities and Public Works
Basrah Great Water Project Building
Saadi Street, Basrah
Republic of Iraq
Telephone Number: +964 780 640 2140
Electronic Mail Address: abdulmunem@pmt-b.org
pmt@pmt-b.org
Office hours: 9:00 to 15:00 Basrah Local Time

OR

NJS Consultants Co., Ltd.
NJS Tomihisa Building
6-8 Tomihisa-cho
Shinjyuku-ku
Tokyo 1620067
Japan
Telephone Number: +813 5919 7453
Electronic Mail Address: njs-sata.y@mbj.nifty.com
Office hours: 9:00 to 15:00 Tokyo Local Time

A complete set of the Prequalification Documents may be purchased in cash and collected by hand by interested Applicant(s) on the submission of a written application to one of the addresses above and upon payment of a nonrefundable fee at one of the addresses above of US$ 500.00 (United States Dollars Five Hundred Only).

Applications for prequalification are due March 15, 2012 (not later than 12:00 hours Basrah local time).

www.pmt-b.org